الفقر

الدكتور ميشال عوّاد[٥]

من المهمّ، حين نتناول مسألة الفقر، ألّا نقع في الشفقة والعاطفيّة. ولذلك، فلا بدّ من توضيح هذا المفهوم.

١) قبل كلّ شيء، يحدَّد الفقر بأنّه «الوضع الذي يكون فيه مَن لا يملك الموارد الكافية للحفاظ على نمط حياة عاديّ، أو للوصول إليه». فتكون المشكلة في توضيح نمط الحياة العاديّ هذا، فإنّه يختلف حتمًا باختلاف المجتمعات، بحسب قدر الموارد، والعادات المعيشيّة، ومستوى تطوُّر كلّ من المجتمعات.

فالفقر هو إذًا حالة شخص حُرِم فيه إحدى الحاجات الضروريّة لحدّ معيشته الأدنى أو عدد منها. ولذلك، فإنّ الفقر لم يعد يقاس بمستوى الدخل فقط، بل بالقدرة على الاستفادة من خدمات اجتماعيّة واقتصاديّة ضروريّة: كظروف السكن، والعناية الطبيّة، والبيئة الصحّيّة، كما يقاس بمستوى الحرمان والتهميش الاجتماعيّ والاقتصاديّ إلخ.

٢) ولذلك، يميَّز عادةً بين

- الفقر المطلق، حين تكون موارد الشخص دون حدّ أدنى محدَّد

(٥) أستاذ في الجامعة اللبنانيّة. والمقال محاضرة أُلقيت في أثناء اجتماع مجلسَي رؤساء الرهبانيّات العامّين والرئيسات العامّات في لبنان، الذي انعقد يوم ١٩٩٩/٦/٦ في دير الراهبات المخلّصيّات بجون (صيدا).

موضوعيًا، وحين لا يستطيع الشخص هذا أن يسدّ حاجاته الغذائيّة.

- الفقر النسبيّ، حين تكون الموارد دون نسبة دخل مئويّة تُعَدّ لا غنى عنها في مجتمع معيَّن، لتكفي تأمين حدّ أدنى من الحاجات الأساسيّة. إنّ الفقر النسبيّ يختلف باختلاف المجتمعات، ولا سيّما بين المجتمعات الراقية والمجتمعات النامية.

٣) عتبة الفقر: إنّ هذا الحدّ الأدنى الضروريّ للدخل، الذي يُحسب، في كلّ مجتمع، انطلاقًا من مجمل الأغراض الاستهلاكيّة والبنى التحتيّة والخدمات الاجتماعيّة والاقتصاديّة، التي تحتاج إليها العائلة حتمًا، يحدِّد ما يسمَّى عتبة الفقر. وهذه العتبة تمكِّن من قياس درجة فقر الذين يكون دخلهم أدنى منها. فيميَّز عادةً بين:

- عتبة الفقر الأعلى، التي تُحسب انطلاقًا من جميع الحاجات الضروريّة: من غذاء وصحّة وسكن وتربية.

- وعتبة الفقر الأدنى، التي تُحسب انطلاقًا من الحاجات الغذائيّة فقط.

٤) الرقم البيانيّ للنموّ البشريّ (L'Indice de développement humain = IDH): كانوا يدلّون عادةً على مستوى نموّ بلد من البلدان نظرًا إلى إنتاجه القوميّ الإجماليّ وإلى دخل كلّ ساكن، فكانت هذه الطريقة تنطوي على كثير من الأمور غير الواضحة وتدلّ على أنّها غير كافية للخروج بفكرة واضحة عن المستوى الحقيقيّ الذي وصل إليه نموّ بلد من البلدان. ولذلك، فإنّ «برنامج الأمم المتّحدة للتنمية» (Programme des Nations Ünies pour le Développement = PNUD) أخذ يستعمل، منذ نحو عشر سنين، رقمًا بيانيًا جديدًا (IDH) يُحسب انطلاقًا من معطيات ثلاثة، وهي الدخل والتربيّة ومعدَّل طول العمر.

وإذا احتُفظ بهذه العناصر المتغيّرة الثلاثة فقط، فذلك بأنّ الاحصائيّات التي تفيد عنها، مع أنّها غير موثوق بها إلّا قليلًا بالنسبة إلى

بعض البلدان، هي في تصرّفنا وتمكّن من إقامة مقارنات دُوَليّة. لكنّه يُشار علينا بإضافة عناصر متغيّرة أخرى، كالعناية الطبيّة، ومستوى التربية ونسبة الأميّة، والخدمات الاجتماعيّة، وتجهيزات في البنى التحتيّة (ماء الشرب، الكهرباء) لتحسين حساب ذلك الرقم البيانيّ في كلّ من البلدان.

١. الفقر في العالم

يبدو لنا أنّ أفضل المصادر، للحصول على معلومات موثوق بها كفايةً عن وضع الفقر الحقيقيّ في العالم، هي المؤسّستان الدوليّتان «المصرف العالميّ» و«برنامج الأمم المتّحدة للتنمية» (PNUD).

أ - بحسب تقرير المصرف العالميّ عن السنة ١٩٩٠، كان كلّ ساكن على ثلاثة من سكّان الأرض (أي نحو مليار شخص) يعيش في حالة فقر مطلق، أي أنّ دخله السنويّ كان أقلّ من ٣٧٠ دولارًا (دولار واحد في اليوم!)، لا بل كان دَخل شخص واحد من أصل خمسة أقلّ من ٢٠٠ دولار! وهذا الوضعُ يختلف باختلاف المناطق: وكانت أكثر المناطق تأثّرًا آسية الجنوبيّة (٥٢٪ من سكّانها) وأفريقيا التي جنوبَ الصحراء (٤٨٪) وأميركا اللاتينيّة (٢٥٪).

وهؤلاء السكّان المحرومون يعانون، إلى جانب ذلك الفقر المطلق، نُسَب وَفيّات عالية ومعدّلاتِ طولِ عمر أدنى بسبب سوء التغذية أو نقصها، والمجاعات وأنواع النقص الصحّيّ.

ب - وبعد ذلك بنحو عشر سنين، يأتينا تقرير «برنامج الأمم المتّحدة للتنمية» المؤرَّخ في أيلول (سبتمبر) ١٩٩٨[1]، بالمعلومات الآتية: إذا كان دخل الـ٢٠٪ من سكّان العالم، الذين يعيشون في أغنى البلدان، ثلاثين مرّة أعلى من دخل الـ٢٠٪ الأفقر حالًا، فإنّه صار، في ١٩٩٥، ٨٢ مرّة أعلى.

(١) *Le Monde Diplomatique*، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٨.

إنّ الأشخاص الثلاثة الذين هم أغنى سكّان العالم يملكون ثروة أكبر من مجموع الانتاجات الداخليّة الاجماليّة التي تحقّقها البلدان الـ٤٨ الأفقر حالًا، أي ربع مجموع دول العالم (إذ إنّ ثلاثة أشخاص يملكون أكثر ممّا يملكه مليار شخص!).

ونحو ثلاثة مليارات أشخاص (أي نصف البشريّة) يعيشون بأقلّ من دولارين في اليوم.

إنّ وفرة الأموال تبلغ مستويات لا سابق لها، ومع ذلك فإنّ عدد الذين لا بيت لهم ولا عمل ولا ما يكفي للأكل يزداد يومًا بعد يوم. فمن أصل أربعة مليارات ونصف من السكّان التي تضمّها البلدان النامية، نحو ثلثهم لا يحصلون على ماء الشرب، وخُمس أولادهم لا يتناولون كمّيّة كافية من الوحدات الحراريّة أو من البُروتين، ونحو مليارين من الأشخاص – ثُلث البشريّة – يعانون فقر الدم.

ج- صرّح مدير المصرف العالميّ، جيمس ولفنسون (James Wolfensohn)[٢]، في تقريره السنويّ عن مقاييس التنمية: «ليست البلدان النامية في حالة جيّدة، فالفقر يزداد في جميع أنحاء العالم. هناك مليار وسبعمائة مليون من الأشخاص يعيشون في حالة فقر قصوى (بأقلّ من دولار واحد في اليوم). قبل سنة، كنّا نظنّ أنّنا نستطيع أن نصل بلا مشقّة، في السنين العشرين اللاحقة، إلى الأهداف التي حدّدتها الجماعة الدوليّة، أي أن نقسم نسبة الفقر باثنَين، وأن نخفّف نسبة وفيات الأولاد إلى ثلثها، وأن نؤمّن تربية ابتدائيّة لجميع أولاد العالم. لكنّ تلك الأهداف هي الآن في خطر».

إنّ العوائق تتكدّس، لأنّ البلدان النامية (أو الخارجة من النموّ) لن تشاهد هذه السنة (١٩٩٩) إلّا نموّ ١,٥٪، بدلًا من ٤,٧٪ قبل سنتين، بحسب أرقام المصرف العالميّ. إنّ نتائج مثل هذا الإبطاء هي مأسويّة للسكّان، فإنّ عددهم يزداد أكثر ممّا يزداد الدخل المتيسّر، علمًا بأنّ ازدياد عدد السكّان هو من ٣ إلى ٤٪ في البلدان النامية، في حين أنّ

(٢) *Le Monde*، ٣٠ نيسان (أبريل) ١٩٩٩.

الاقتصاد لا يستطيع أن يكون له وقع ذو مغزى في دخل الفقر، ما لم يزدَد، نحو مرّتين أو ثلاث مرّات، على عدد السكّان، بحسب قاعدة حدَّدها الخبراء في التنمية[٣].

٢. الوضع في لبنان

أ - وفقًا لما ورد في تقرير «برنامج الأمم المتّحدة للتنمية»، المؤرَّخ في السنة ١٩٩٦، ينتمي لبنان، بحسب «الرقم البيانيّ للنموّ البشريّ»، إلى فئة البلدان التي هي من مستوى النموّ الوسط[٤]، وهو يحتلّ المرتبة ٩٧ من أصل ١٧٤ بلدًا.

فإن نظرنا إلى بلدان الشرق الأوسط، رأينا أنّ لبنان يحتلّ المرتبة السابعة من أصل تسعة بلدان، بما فيها قبرص (الثالث والعشرون) وإسرائيل (الرابع والعشرون) اللذان يأتيان في فئة البلدان الراقية، وراء الأردنّ (السبعون) وتونس (الثامن والسبعون) وتركيا (الرابع والثمانون) وسورية (الثاني والتسعون)، متقدِّمًا على مصر (المئة والسادس) والعراق (المئة والتاسع).

ب - إذا لم يكن الفقر المطلق ظاهرة منتشرة جدًّا في لبنان، بين اللبنانيّين على الأقلّ، فإنّ الفقر النسبيّ يعمّه شيئًا فشيئًا. فإنّ الأبحاث المتيسّرة تبيِّن وجود فرق كبير بين مستويات الدخل وأنواع الحاجة إلى الإنفاق، بحيث إنّ عددًا كبيرًا من العائلات يصعب عليها إلى حدّ بعيد تلبية الحاجات الأساسيّة، ولا سيّما نظرًا إلى تدنّي مستوى الأجور والتأمينات والخدمات الاجتماعيّة التي يستفيد منها جميع السكّان[٥].

---

(٣) *Le Monde*، ٣٠ نيسان (أبريل) ١٩٩٩.

(٤) تنطلق هذه الفئة الوسط من المرتبة ٥٨ التي يحتلّها البرازيل، وتنتهي في المرتبة ١٢٦ التي تحتلّها غينيا الجديدة.

(٥) في السنة ١٩٩٥-١٩٦٦، كان التأمين على المرضى يغطّي نحو ٥٠٪ من اللبنانيّين فقط (الضمان الاجتماعيّ ٣٠٪، وتعاونيّة الموظّفين ٥٪، والقوّات المسلّحة ١٠٪، والتأمينات الخاصّة ٧٪).

ج - وهناك تحقيق في دخل اللبنانيّين[٦] يدلّ على أنّ العائلات التي يقلّ دخلها عن ٥٠٠ دولار في الشهر تمثّل ٧٥٪ في قطاع الزراعة، و٣١٪ في قطاع الإدارة العامّة، و٢٦٪ في الصناعة، و١٣٪ فقط في التجارة و١٦٪ في سائر أقسام الخدمات.

د - إنّ البحث في ظروف معيشة العائلات[٧] يحدِّد بـ١٩٪ نسبة العائلات التي يقلّ دخلها عن ٥٠٠٠٠٠ ل.ل. (٣٣٣ دولارًا) في الشهر وبـ٤٠٪ نسبة العائلات التي يقلّ دخلها الشهريّ عن ٨٠٠٠٠٠ ل.ل. (٥٣٣ دولارًا)، علمًا بأنّ عدد أفراد العائلة في لبنان هو بمعدَّل ٤,٨ أشخاص.

ولذلك، ففي ١٩٩٦، ورد في بحث الأسكُوا (ESCWA) أنّ نسبة السكّان الذين يعيشون دون عتبة الفقر هي ٢٨٪.

٣. الكنيسة والفقر

أ - إنطلاقًا من تعليم المسيح، الذي وضع على قدم المساواة محبّة الله ومحبّة القريب، لأنّه «بهاتين الوصيّتين ترتبط الشريعة كلّها والأنبياء» (متّى ٢٢/ ٤٠)، عاش المسيحيّون الأوّلون مساعدة الفقير بطريقة رائعة، كما ورد في سِفْر أعمال الرسل، فلم يكن فيهم محتاج» (رسل ٤/ ٣٤). ذلك بأنّهم كانوا «يجعلون كلّ شيء مشتركًا بينهم، يبيعون أملاكهم وأموالهم، ويتقاسمون الثمن على قدر احتياج كلّ منهم» (رسل ٢/ ٤٤-٤٥).

ولذلك، تكلَّم آباء الكنيسة في الفقر بكلمات واضحة وأحيانًا ما كانت قاسية. فقد قال القدّيسْ باسيليوس: «مَن أخذ ثياب أحد يُطلَق عليه اسم السارق، ومَن امتنع عن إعطاء ثوبٍ لإنسان عارٍ، هل يستحقّ اسمًا

(٦) مركز الإعلام الاستراتيجيّ والاقتصاديّ. أطلب: *Commerce du Levant*، الرقم ٥٣٣٩، آب (أغسطس) ١٩٩٤.
(٧) إدارة الإحصاء المركزيّ، ١٩٩٧.

آخَر؟ إنّ الخبز الذي تحتفظ به هو مِلك الجائع، والثوب الذي هو في خزانتك هو مِلك الإنسان العاري، وإلى الذي يسير حافيًا يعود الحذاء الذي تُخفيه، وإلى البائس المال الذي تكنزه». وقال القدّيس يوحنّا الذهبيّ الفم: «أنقِذوا المسيح من الجرع والعوز والسجن والعُرْي...».

ب - هذا وإنّ تعليم الكنيسة الاجتماعيّ، ابتداءً من الرسالة العامّة في الشؤون الجديدة، التي يعنيها يوحنّا بولس الثاني بالرسالة العامّة عن الفقراء، تبنّى ما يُسمّى الاختيار المفضَّل للفقراء، وهو اختيار محدَّد بأنّه «صيغة خاصّة للأولويّة في ممارسة المحبّة» (الرسالة العامّة السنة المئة الرقم ١١).

عند تلك الرسالة العامّة، السنة المئة، ستتوقّف. فما تأتي به من جديد هو خصوصًا إبراز عدد من القضايا والتشديد عليها، أهمّها:

- إنّ مصداقيّة الكنيسة مرتبطة بالتزامها الحقيقيّ والفعّال في معاملة الفقراء. «ففي نظر الكنيسة، لا يجوز أن تُعَدَّ رسالة الإنجيل الاجتماعيّة مجرَّد نظريّة، بل أساسًا وتبريرًا للعمل قبل كلّ شيء. فإنّ الكنيسة تعلم، اليومَ أكثر منها في أيّ وقت آخَر، بأنّ رسالتها ستصبح ذات مصداقيّة عن طريق شهادة الأعمال أكثر ممّا تكون عن طريق تماسكها ومنطقها الداخليّ» (الرسالة العامّة السنة المئة، الرقم ٥٧).

وهذا ما يعني أنّ تعليم الكنيسة الاجتماعيّ، إن لم يكن مرتبطًا بالتزام اجتماعيّ فعّال، بنضالٍ حقيقيّ في سبيل تعزيز المزيد من العدالة، لا يُسهم في مصداقيّة الكنيسة.

- ليس الفقير ثِقلًا على المجتمع، بل هو بالأحرى قدرة على الإنتاج. «يجب خصوصًا أن نتخلّى عن العقليّة التي تنظر إلى الفقراء - من أشخاص وشعوب - نظرها إلى شِبه ثِقْل، إلى أناس مزعِجين يزعمون استهلاك ما أنتجه غيرهم. إنّ الفقراء يطالبون بحقّهم في الحصول على حصّتهم من الخيرات المادّيّة وفي استغلال قدرتهم على العمل لِخلق عالم أوفر عدالة وأشدّ ازدهارًا لجميع الناس. فتقدُّم الفقراء هو فرصة كبيرة لنموّ

البشريّة الأخلاقيّ والثقافيّ وحتّى الاقتصاديّ» (الرسالة العامّة السنة المئة، الرقم ٢٨).

- ليس الفقر فرديًّا فقط، لكنّه يصبح جماعيًّا في أيّامنا بوجه خاصّ، فيؤثّر في مجموعات سكّانيّة بكاملها. وهذه المجموعات، التي تسمّى العالم الثالث، لها الحقّ في التنمية: «فليس المطلوب التبرّع بالزائد عن الحاجة فقط، بل تقديم المساعدة لكي تدخل في دورة التنمية الاقتصاديّة والبشريّة شعوب بكاملها محرومة منها أو مهمَّشة» (الرسالة العامّة السنة المئة، الرقم ٥٨).

ولذلك، لا يمكن أن تبقى الحلول لذلك الفقر الجماعيّ على مستوى أعمال الإحسان والصدقة، بل لا بدّ من التغييرات الجذريّة للتوصّل إلى حلول بنيويّة تفترض أمرين:

+ من جهة، تغييرًا في الطريقة، يقوم على تقديم العون اللازم لتلك المجموعات لتوظيف إمكانيّاتها واستغلال مواردها الخاصّة: «يجب تحطيم الحواجز والاحتكارات التي تُبقي العديد من الشعوب على هامش التنمية. وهذا الهدف يقتضي جهودًا مُتَّفق عليها ومسؤولة من قِبَل الجماعة الدوليّة بأسرها. ويحسُن بأقوى البلدان أن تقبل بأن تقدّم لأفقرها إمكانيّات اندماج في الحياة الدوليّة» (الرسالة العامّة السنة المئة، الرقم ٣٥).

+ ومن جهة أخرى، تغييرًا في العادات والعقليّات: «قد يتضمّن ذلك تغييرات هامّة في الأنماط الحياتيّة القائمة، لوضع حدّ لتبذير الموارد الطبيعيّة والموارد البشريّة، وهذا ما يمكّن جميع الشعوب وجميع الناس في هذه الأرض من الحصول عليها بقدر مناسب» (الرسالة العامّة السنة المئة، الرقم ٥٢).

- إنّ الفقر مصدر حروب ونزاعات اجتماعيّة: «وإلى جانب ذلك، يجب ألّا ننسى أنّنا نجد عادةً، في أصل الحروب، أسبابًا حقيقيّة وخطيرة: من أعمال غير عادلة يعانيها بعض الناس، والحرمان من

تطلّعات مشروعة، والبؤس والاستغلال اللذَين ترزح تحتهما جماهير بشريّة يائسة لا ترى إمكانيّة حقيقيّة لتحسين ظروف حياتها بالوسائل السلميّة. ولذلك، فهناك اسم آخَر يُطلَق على السلام، وهو «التنمية» (الرسالة العامّة السنة المئة، الرقم ٥٢).

– ليس الفقر، سواء أكان على مستوى الأشخاص أم الشعوب، فقرًا ماديًّا فقط، بل هو فقر اجتماعيّ وثقافيّ. يكفينا أن نفكّر في المهمَّشين أو المبعَدين من المجتمع، أو في المحرومين من الثقافة أو العلوم الحديثة: «فإنّ أناسًا كثيرين، وقد يكونون الأكثريّة، . . . لا يستطيعون أن يكتسبوا المعارف الأساسيّة التي تمكّن من التعبير عن الإبداعيّة ومن تطوير إمكانيّاتهم، ولا أن يدخلوا في شبكة المعارف والاتّصالات المتبادلة التي تمكّنهم من جعل الآخرين يقدّرون صفاتهم ويستخدمونها. وبكلمةٍ، إذا لم يكونوا مستغَلّين، فإنّهم مهمَّشون إلى حدّ بعيد. . . فالذين لا ينجحون في اتّباع نظام السير قد لا يستطيعون أن يتجنّبوا التهميش، على غرار المسنّين، والشباب غيْر القادرين على الاندماج كما يجب في الحياة الاجتماعيّة، إلى جانب أضعف الأشخاص وما يُسمَّى العالم الرابع» (الرسالة العامّة السنة المئة، الرقم ٣٣).

٤. الحلول

لكي يوفَّر لجميع سكّان الأرض الحصول على الحاجات الأساسيّة (الغذاء وماء الشرب والتربية والصحّة)، يكفي، بحسب الأمم المتّحدة[٨]، أن يُقتطَع، من أضخم ثروات العالم التي يبلغ عددها ٢٢٥، أقلّ من ٤٪ من الغنى المكدَّس، إذ إنّ التوصّل إلى تلبية الحاجات الصحّيّة والغذائيّة لجميع الناس لن تتجاوز كلفتها ١٣ مليارًا من الدولارات، أي أقلّ ممّا يُنفقه سكّان الولايات المتّحدة والاتّحاد الأوروبّيّ، في السنة، على شراء العطور.

(٨) *Le Monde Diplomatique*، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٨.

إليك، على سبيل المثال، مسألة التغذية. إنّ الغذاء متوفّر، فإنّ السلع الغذائيّة لم تكن في أيّ وقت مضى ما هي اليوم، ومن الممكن أن يستطيع كلّ واحد من سكّان الأرض الذين يبلغ عددهم ستّة مليارات أن يستفيد كلَّ يوم من ٢٧٠٠ وحدة حراريّة على الأقلّ. ولكنّ إنتاج الأطعمة لا يكفي، فلا بدّ أن يكون شراؤها ممكنًا وأن تستهلكها المجموعات البشريّة التي في حاجة إليها. وهيهات أن نكون قد وصلنا إلى هذه الحال، فإنّ ثلاثين مليونًا من الأشخاص يموتون جوعًا كلّ سنة، وإنّ ثمانمئة مليون يعانون نقصًا مزمنًا في التغذية.

وما هو أشدّ خطورة أنّ الجوع أمسى سلاحًا سياسيًّا. ففي أيّامنا، يمكننا أن نقول إنّ الإنسان هو الذي يجوّع الإنسان. إنّ الأستاذ أَمَرْتيا سين[٩] (Amartya Sen)، الذي نال في الآونة الأخيرة جائزة نوبل للاقتصاد، قد صرّح ما يلي: «إنّ أمرًا من الأمور الجديرة بالذكر في تاريخ الجوع هو أنّنا لم نرَ قطّ مجاعة خطيرة في أيّ بلد قائم على صيغة حكم ديمقراطيّة وفيه صحافة حرّة إلى حدّ ما». يرى الأستاذ سين أنّه يجب إيلاء الدولة، لا السوق، مسؤوليّة أكبر في تعزيز رفاهية المجتمع، على أن يكون لهذه الدولة حسّ حاجات جميع مواطنيها... وهذا الرأي يوافق تمامًا تعليم الكنيسة وينسجم مع الدور الاجتماعي الذي تتوخّى الكنيسة أن تضطلع به في جميع مؤسّساتها.

---

(٩) *Le Monde Diplomatique*، تشرين الثاني (نوفمبر)، ١٩٩٨.